@ hamad.algayeb@alwasatnews.com

## سلام «الهاجانة» في مجزرة «الحرية»

ريم خليفة
reem.khalifa@alwasatnews.com

□ ليس مستغرباً ما قامت به «إسرائيل» إزاء أسطول «الحرية» وليس مستغرباً أن تتصرف مثلما تريد ومثلما تشاء في أي وقت وفي أي مكان دون أدنى احترام لأي قانون ولا لأي تشريع ولا هم يحزنون، بل هي تفعل وتقول كما تحب وفي أي وقت.

هكذا هي تصرفات هذه الدولة العبرية التي تعيد تصرفاتها أفعال وممارسات النازيين الذين تمقتهم لكنها لا تمانع أن تقلدهم مع كل من يقف في وجه سياستها المتطرفة والمعادية للإنسانية.

ويبدو أن العالم وتحديداً الغربي آفاق من سباته الطويل مع «إسرائيل» التي لا تعرف أي قانون دولي تحترمه سوى قانون «الهاجانة» التي لها باع طويل في القتل والاغتيال والاعتداء والاغتصاب بصور وأشكال لا تختلف عما حدث فجر أمس في «مجزرة الحرية» هذه المجزرة التي تتحدث عن فضيحة سياسية وإعلامية في عرض المياه الدولية التي يُفتَرَضُ أن يتحرَّك فيها كل من يريد أن يسافر دون التعرض لأي مخاطر.

الدولة العبرية خططت وقررت ونفذت بعد تشويش كامل على أسطول الحرية حتى تُرتكب هذه المجزرة بعيداً عن أعين الصحافة وعن متابعة العالم، لكن ما خططت له كشف من أقرب جيرانها وحلفائها الأتراك الذين زادت شعبيتهم في الشارع العربي أمس وهم يرددون شعارات الاستنكار برفع العلم التركي جنباً إلى جنب العلم الفلسطيني كالذي حدث في المنامة وفي عمّان إلى غيرهما من العواصم.

لاشك أن تداعيات هذه المجزرة ستكون كبيرة على «إسرائيل» لأنها نفذت بقوة غاشمة ضد مدنيين عزَّل يحملون مساعدات إنسانية، غير أن ما جاء على لسان أكثر من حكومة غربية وصولاً إلى استدعاء سفراء «إسرائيل» هو واقعاً لا يدين ولا يستنكر بصريح العبارة بقدر أن هذه الحكومات تبحث عن التبرير في مقارنة للموقف التركي الذي بدا يعبر عن نبض الشعوب العربية وآمالها الغائبة مع أنظمتها العربية الهشة التي تطبع علناً وتطبع سراً وفي المقابل لا ترى سوى مزيداً من الذل والاستخفاف من قبل أصدقائها الإسرائيليين.

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وصف الهجوم الاسرائيلي بـ«الصدمة» رغم أن هذه الصدمة هي ليست الصدمة الوحيدة في مشهدنا العربي مع الإسرائيلين فهناك الكثير من الصدمات التي حدثت ومازالت تحدث. والحقيقة التي لا يريد أن يسمعها عقلاء الغرب وحتى أنظمتنا العربية التي تتمسك ببنود المبادرة العربية وهي أن لا سلام مع «اسرائيل»... العدو سابقاً والصديق حالياً!

إن مجزرة «الحرية» أعادت إحياء موضوع «غزة» أمام العالم رغم أن أبطال «الحرية» يمثلون مختلف الجنسيات بينما يبقى مسرح غزة للفلسطينيين وتبقى «إسرائيل» تمرح وتهرول وتقتل هنا وهناك وهي مخترقة أجهزة بلداننا العربية بكل سهولة ويسر... هذا حال دولنا وحال «اسرائيل».

# في انتظار انطلاقة التيار الوطني الديمقراطي (2 – 3)

عبيدلي العبيدلي
ubaydli.alubaydli@alwasatnews.com

□ من المنطلقات النظرية – المبدئية ننطلق إلى الإجراءات العملية في إعداد الوثيقة التي سوف تتسلسل، كما جاءت في مقابلة العالي، على النحو التالي: «المنبر التقدمي» يضع الصيغة النهائية بعد مناقشتها داخلياً، يجري مناقشة تلك المسودة في صفوف الجمعيتين الأخريين، كل على حدة من أجل إقرارها تنظيمياً، ثم يجري إقرارها على الجمعيات الثلاث قبل عرضها على الصيغة التنظيمية التي سيتشكل منها التيار الوطني الديمقراطي كي يتبناها.

لا يخامرنا الشك في حرص هذه الجمعيات، ومن خلال هذه الآلية على الوصول إلى بناء ذلك التيار، وتنميته، وصيانته، وتوفير جميع الضمانات التي من شأنها حمايته من كل محاولات حرفه عن توجهاته المبدئية، أو تهميش دوره فوق مسرح العمل السياسي البحريني. لكن المشروعات لا تتحقق بالنوايا، وحمايتها لا تضمن بالتمنيات، بل تسيطر على آلياتها جميعاً موازين القوى الفاعلة على ذلك المسرح، ومصالحها المباشرة وغير المباشرة، سياسية كانت أم اقتصادية.

تأسيساً على ذلك يمكن القول إن ذلك المدخل الذي اختارته الجمعيات الثلاث يعاني، على المستوى التنفيذي، من الثغرات الرئيسة التالية:

1. تهميش من هم خارج عضوية تلك الجمعيات، من مؤسسات أو منظمات مجتمع مدني، بل وحتى الأفراد، من خلال دعوتهم للمشاركة في المرحلة الثانية، بدلاً من إشراكهم في المراحل المبكرة منه. قد ترفض الجمعيات هذه المقولة، على أساس أن دور هؤلاء محفوظ في المرحلة الثانية لكنها ستكتشف، ونرجو أن تكون تقديراتنا خاطئة، ذلك عند مناقشة الوثيقة المتبناة من قبل الجمعيات. عندها سينشطر المشاركون في اللقاء الذي ستدعو له تلك الجمعيات إلى شطرين عموديين، يقف على الضفة الأولى منهما الجمعيات التي ستجد نفسها، مرغمة، وبوعي أو بدون وعي، مضطرة للدفاع عن الوثيقة قيد النقاش.

مقابل ذلك وعلى الضفة المواجهة، سيقف كل أولئك المدعوين بمختلف اتجاهاتهم واجتهاداتهم، مقيدين بمشاركات شكلية أو محدودة، شاؤوا ذلك أم أبوا. وفي حال خروج أي منهما عن هذا الإطار، فقد يؤدي ذلك إلى انفجار المؤتمر من الداخل، وهو نهاية لا يتمناها للمؤتمر أي من الجمعيات الثلاث.

2. إهدار الوقت وضياع الفرص، فدورة إقرار الوثيقة النهائي، أدركت الجمعيات أم غاب عن ذهنها ذلك، طويلة جدا، ومقسمة إلى عدة مراحل، تنطلق أولها من قواعد «المنبر التقدمي»، بل أن تصل إلى الجمعيات الأخرى، كي تحط رحالها في قاعات مؤتمر أو ورشة عمل تأسيس التيار الوطني الديمقراطي.

من يراقب ساحة العمل السياسي البحرينية، ويرصد الحيوية التي تتمتع بها، والوتيرة السريعة التي تتطور بها آليات أحداثها، بوسعه أن يقيس كمية الوقت الضائع المطلوب لاجتياز متطلبات كل مرحلة من تلك المراحل، والفرص السياسية التي ستضيع من أمام التيار الوطني الديمقراطي، لعل أقربها زمنياً، وليس بالضرورة أهمها سياسياً، انتخابات مجلس 2010.

3. زرع بذرة الإحباط ونشر أشرعة اليأس، في صفوف هذا التيار، حيث سيؤدي بطء تقدم مشروع تأسيس التيار الوطني الديمقراطي إلى إحداث حالة إحباط شديدة متنامية في صفوفه وصفوف مناصريه من أفراد ومؤسسات. فمنذ تدشين المشروع الإصلاحي، تعددت دعوات بناء التيار وطال أمد بنائه، وبالتالي فالنتيجة المنطقية لهذا البطء والتأخير هو فقدان الثقة في إمكانية تحقيقه.

قد يبدو في هذا الطرح شيء من المبالغة، لكن على الجمعيات الثلاث، وهي تمارس دوراً لا واعياً في التأخير والبطء، أن ندرك الإحباطات التي تعاني منها الكتلة الرئيسية التي يتشكل منها هذا التيار، وعلى وجه الخصوص الفئة المتقدمة، من خارج إطار تلك الجمعيات منه.

4. فقدان زمام المبادرة لصالح القوى الأخرى من خارج التيار الوطني الديمقراطي، حتى في إطاره الواسع. ففيما تنهمك الجمعيات الثلاث في إنجاز تلك المراحل، ونحن نفترض هنا أن إنجاز هذه المهمة تتصدر سلم أولوياتها، ستعمل تلك القوى الأخرى على تكثيف نشاطاتها في الشارع السياسي البحريني لتحقيق أهداف أخرى ذات علاقة بتعزيز حضورها الجماهيري، الأمر الذي سيؤهلها – أي تلك القوى – لأن تسبق القوى الديمقراطية بمسافات طويلة تمكنها من جني ثمار تلك المسافة.

تأسيساً على كل ذلك، ندعو الجمعيات الثلاث، وانطلاقاً من مسئوليتها التاريخية في التأسيس لهذا التيار أن تقف وقفة شجاعة تراجع فيها قراراتها قبل فوات الأوان، مدركين، وبصدق، الأعباء المناطة بها، ويقل حمل المهمات الملقاة على عاتقها.

ليس القصد هنا تخطئة قرار تلك الجمعيات، ولا توجيه سهام النقد غير الموضوعي نحوها، بقدر ما هدفنا إلى لفت نظرها فليس هناك ما لا يمكن إصلاحه، طالما خلصت النوايا، واتضحت الرؤية.

قد يبدو التراجع خطوة نحو الوراء مهمة صعبة، لكنها ليست مستحيلة، كما قد تتصور الجمعيات الثلاث أن إعادة النظر في قرارها قد يفقدها ثقة جماهيرها، لكن ما نتوقعه هو خلاف ذلك تماما، فكما يقول المثل «الاعتراف بالحق فضيلة».

كما تعلمنا دروس السياسة، أنه في المنعطفات الحادة، التنظيمات الأكثر نضجا وحدها، والأكثر ثقة في نفسها دون غيرها، هي التي لا تتردد في أن تخطو خطوة نحو الوراء من أجل خطوات أخرى نحو الأمام.

والمواطن البحريني يتطلع اليوم، نحو جمعياته الثلاث، تملؤه الثقة في رجاحة عقل قياداتها، ونضج كوادرها، كي تعيد النظر من أجل تحديد أفضل الطرق وأقصرها، وأقلها كلفة، وأكثرها سلامة من أجل الوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجي والذي هو بناء التيار الوطني الديمقراطي الذي لم تتوقف تضحيات شعب البحرين من أجل رؤيته حقيقة ملموسة لها مكانتها المرموقة المميزة في ساحة العمل السياسي البحرينية.

## دولةٌ دمويةٌ مارقة

قاسم حسين
kassim.hussain@alwasatnews.com

□ صُعق العالم أمس بالهجوم البربري الذي نفّذته البحرية الإسرائيلية على قافلة الحرية، التي ضمّت مئات من أحرار العالم من 32 دولة، في سعيهم النبيل لكسر الحصار الظالم عن قطاع غزة.

الكيان الصهيوني أراد أن يُظهِر قوته، فأرسل فرق الكوماندوز لاقتحام ست سفن تحمل 10 آلاف طن من المساعدات الطبية، وأخشاباً لمئة بيت خشبي، فضلاً عن 500 كرسي للمعوقين، أغلبهم من ضحايا الغارات البربرية الإسرائيلية ضد شعب محاصَر.

مثل هذه العملية ضد مدنيين بينهم نساءٌ وكبارُ سنٍ ورجالُ دين، لا تدل على شجاعة في اتخاذ القرار، ولا حسن تقدير للعواقب، بل تدل على دولة مرعوبة، ونخبة سياسية مترهلة، وحكومة طائشة، تزداد عنفاً وتطرفاً كلما زاد الضغط الخارجي على سياساتها. وكان آخر هذه الضغوط الإجماع في مؤتمر نيويورك على مناداتها بالاسم، لإخضاع ترسانتها النووية للرقابة الدولية، ولم تمض غير ساعة حتى أعلنت رفضها لذلك، لتبقى دولةً مارقةً فوق القانون.

يوم الحادي والثلاثين من مايو / أيار 2010، لن يمرّ كغيره من الأيام، ففيه هاجمت القوات الإسرائيلية سفناً تحمل على ظهرها مئات المدنيين من جنسيات ولغات وأديان مختلفة، جمعهم هدفٌ إنسانيٌ نبيلٌ لكسر حصار غزة. وإذا شعر الإسرائيليون برائحة انتصار خاطف يحتاجونه بعد انتكاساتهم في قضية المبحوح، فإنه «نصرٌ كاذبٌ» سيجر وراءه ذيلاً طويلاً من الندم.

الهجوم البربري بدأ فجراً، وقبل الضحى كانت ردود الأفعال تملأ الفضائيات. وكان أشدها من تركيا، التي تعرضت سفينتها (مرمرة) قائدة الأسطول للهجوم، وسقط من مواطنيها خمسة عشر من بين عشرين شهيداً. وسرعان ما قطع رئيس وزرائها زيارته لأميركا اللاتينية، وتشكلت خلية أزمة في أنقرة، وتوجه وزير خارجيتها إلى نيويورك لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لإدانة العدوان، وتقديم المسئولين عنه للعدالة. وهناك إشارات باحتمال طرد السفير الصهيوني بعد محاصرة بيته في الصباح، واستدعائه ظهر أمس.

منظمة المؤتمر الإسلامي دعت أعضاءها إلى اجتماع طارئ، ومثلها فعلت جامعة الدول العربية التي صمتت دهراً على حصار غزة وتجويع شعبها على أيدي بني قومنا منذ ثلاث سنوات، ونطقت عاراً وهي تُظهر غيرتها المفتعلة وتسكب دموعها المالحة على شهداء القافلة الأجانب. وأنظمة الاعتدال التي تريد «السلام» بأي ثمن، وحتى من دون ثمن، وجدت نفسها محرجة، فأي مفاوضات تبشّر بها مع حكومة تملك كل هذا المقدار من الصلف السياسي، تهاجم المدنيين فجراً وسط البحر، وتدّعي أنهم بدأوا العنف وهدّدوا بالسكاكين حياة جنودها المدججين في الأسلحة الأوتوماتيكية!

من المواقف اللافتة حتى العصر، وصف أمير قطر ما جرى بالقرصنة، ودعوته لرفع الحصار العربي عن غزة فوراً، أما عمر البشير فقد دعا إلى شطب المبادرة العربية ودعم خيار المقاومة. وفيما أعربت الأمم المتحدة عن صدمتها، طالب الاتحاد الأوروبي بإجراء تحقيق، والأهم تصريح أكثر دولة أوروبية تبريراً وتشجيعاً للإجرام الصهيوني (فرنسا)، بأن «لا شيء يبرّر كل هذا العنف ضد القافلة».

بقي الموقف الأميركي الذي يقدّم أوضح نماذج النفاق في السياسة الدولية، فالبيت الأبيض «يشعر بأسف بالغ نتيجة الخسارة في الأرواح والإصابات، وهو يعمل على معرفة ملابسات هذه المأساة»! وهي العبارات التي سبقه إليها الناطق الرسمي باسم الجيش الصهيوني، الذي قتل الضحايا وبعث بتعازيه إلى أهاليهم.

إنها دولةٌ عنصريةٌ مارقةٌ منذ ستين عاماً... لا تعيش إلا على لعق الدماء.

# حقوق المرأة السعودية تكسب المزيد من الاهتمام

جعفر الشايب

كاتب سعودي وناشط في مجال حقوق الإنسان ورئيس مجلس القطيف البلدي، والمقال ينشر بالتعاون مع «كومن غراوند»

□ بعد سنوات من الجهود المُحرجة، بدأ الإصلاح في المملكة العربية السعودية يُركّز على قضايا المرأة. فقد كشفت دراسة أجراها «مركز باحثات لدراسات المرأة» لصحف ومواقع الإنترنت المحلية، في الفترة من منتصف يناير/ كانون الثاني إلى منتصف فبراير/ شباط 2010، أن حوالي 40 في المئة من المقالات في وسائل الإعلام المطبوعة و58 في المئة من المقالات على مواقع الإنترنت تتمحور حول قضايا المرأة، وأن تمكين النساء بات يُشكّل أولوية لدى الناشطين المحليين. هذا إضافة إلى بروز مبادرات عدة لضمان حقوقهن الأساسية. أحدث هذه الجهود وأكثرها طموحا كانت حملة وطنية بقيادة نشطاء سعوديين بهدف المطالبة بمشاركة المرأة في الدورة المقبلة من الانتخابات البلدية المقررة في خريف العام 2011.

رأس الحربة في هذه الحملة الوطنية، التي انطلقت في شهر مارس/ آذار العام 2010 للمطالبة بمشاركة المرأة في الانتخابات، كانوا الناشطين في مجال حقوق الإنسان والأعضاء المنتخبين في المجالس البلدية إلى جانب كتّاب ومثقفين بارزين. والهدف كان تنسيق الفعاليات في جميع أنحاء المملكة، وتغطيتها إعلاميا، وعقد الاجتماعات وإلقاء الخطب العامة ورفع العرائض إلى المسئولين، وتدريب المرشحات وتأهيلهن. لكن حتى الآن، لم تبت وزارة الشئون البلدية والقروية في مسألة السماح للنساء بالتصويت أو التسجيل كمرشحات.

والحال أن التوجهات الليبرالية نسبيا التي اتخذها الملك عبدالله من أجل تعزيز دور المرأة في المجتمع السعودي مهّدت الطريق أمام إطلاق مروحة من المبادرات. ففي 14 فبراير/ شباط 2009، قام الملك عبدالله بتعيين امرأة هي نورة الفايز في أعلى موقع إداري عام في الدولة تتبوأه امرأة حتى الآن، وهو منصب نائب وزير التربية والتعليم. وبعدها ببضعة أشهر تم إعفاء عضو من المجلس الديني الأعلى من منصبه إثر اعتراضه على البيئة المختلطة في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية التي أُنشئت حديثا وفق أعلى المعايير العالمية. وفي ديسمبر/ كانون الأول الماضي، فازت لمى السليمان في انتخابات غرفة التجارة والصناعة في جدة وأصبحت أول امرأة تتبوأ منصب نائب رئيس أهم مؤسسة تجارية مدنية في المملكة. وأعقب ذلك قيام وزارة التجارة بتعيين أربع سيدات كأعضاء في إدارة مجالس فروع الغرف التجارية الصناعية في المملكة وهن فاتن بندقجي، وعائشة نتو في جدة، وهناء الزهير وسميرة الصويغ في المنطقة الشرقية.

وعلى الرغم من القيود الاجتماعية والدينية المفروضة على المرأة السعودية، حققت سيدات الأعمال السعوديات إنجازات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية على طريق كسر الكثير من العوائق وكسب المزيد من التشريعات التي تمكنهن من العمل في بيئة تنافسية أقل تقييدا. ففي العام 2008، على سبيل المثال، عدّل الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة المكرمة، المادة 160 من قانون العمل الذي يمنع الرجال والنساء من الاختلاط في مجال العمل، كما أعادت وزارة العمل النظر في قوانينها لمنح المرأة حق خيار العمل، بدلا من الالتزام بموافقة ولي أمرها لتحصل على وظيفة أو تستقيل منها. وفي العام نفسه، ألغت وزارة التجارة الحظر الذي يمنع النساء من الإقامة وحدهن في الفنادق. ويتوقع أن يُسن قانون جديد يمنح المرأة حق السفر إلى الخارج من دون أخذ موافقة ولي الأمر، ويمكنها أيضاً من استخدام بطاقة الهوية الوطنية للسفر إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

من بين العديد من المبادرات الفردية المتعلقة بمجال حقوق المرأة، كان حملة تقودها سيدة الأعمال خلود الفهد من مدينة الخبر تحت عنوان «أين حقوقي» وتهدف إلى تثقيف النساء حول حقوقهن الأساسية والمساواة بين الجنسين، عن طريق إصدار مطبوعات وموقع إلكتروني، وتقديم تغطيات إعلامية متواصلة. وقد لاحقت المحامية سعاد الشمري – أول محامية في المملكة – كثيرا من القضايا التي تتعلق بانتهاكات حقوق المرأة مثل حق الطلاق والحماية وحضانة الطفل والدعم والتعويض عن الأذى الذي يلحق بالنساء. وحاليا، تدفع الشمري بالتعاون مع محامين آخرين إلى وضع تشريع جديد يحدد السن القانوني للزواج لتجنب حالات الزواج القسري والهمجي للفتيات اليافعات. وتشمل مبادرات أخرى إنشاء مراكز لحماية ضحايا العنف الأسري بالإضافة إلى حملات حول حق الطلاق، وقوانين الأسرة، وحقوق النساء المتزوجات من غير السعوديين. وفي الوقت الراهن، معظم المبادرات المتعلقة بحقوق المرأة يقودها أفراد أو جماعات غير مسجلة رسمياً بسبب القيود الصارمة على تسجيل مؤسسات المجتمع المدني في المملكة.

لقد أسفر الوعي المتزايد للنساء ونشاطهن الحيوي، اللذان تعززا جزئياً بمتابعتهن للانخراط الأوسع للنساء في الحياة العامة في الدول المجاورة مثل البحرين والكويت، هذا علاوة على الاهتمام الذي أبدته شخصيات دولية على غرار ياكين إرتورك، مقررة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالعنف ضد المرأة، أسفر كل ذلك عن إثارة سجالات ساخنة بين غلاة القادة الدينيين المتشددين وبين النخبة المثقفة الليبرالية التي باتت تجهر بآرائها بشكل مطرد.

ومن القضايا التي يثور النقاش حولها: الاختلاط بين الجنسين في المدارس والكليات، ورياضة المرأة ومشاركتها في انتخابات الغرف التجارية والمجالس البلدية، وقيادة المرأة للسيارات، ووصاية ولي الأمر، والعنف الأسري، وتحديد سن الزواج وقوانين الإرث.

ويتعين القول هنا إن القادة الدينيين المحاطين مازالوا يتمتعون بنفوذ كبير في السعودية، وكانوا قادرين على إبطاء المبادرات الليبرالية التي تضعها الحكومة لتوسيع دور المرأة في الحكومة والسماح لها بدخول قطاعات جديدة من الحياة العامة. لكن، وفي حين أن النساء لايزال أمامهن طريق طويل لنيل كامل حقوقهن في السعودية، إلا أنه يمكن تحقيق إصلاح تدريجي ومستدام، طالما واصل الملك دعم التغيير المعتدل وطالما استمرت كذلك فعاليات نشطاء حقوق المرأة.

> أن التوجهات الليبرالية نسبيا التي اتخذها الملك عبدالله من أجل تعزيز دور المرأة في المجتمع السعودي مهّدت الطريق أمام إطلاق مروحة من المبادرات. ففي 14 فبراير/ شباط 2009، قام الملك عبدالله بتعيين امرأة هي نورة الفايز في أعلى موقع إداري عام في الدولة تتبوأه امرأة حتى الآن، وهو منصب نائب وزير التربية والتعليم. وبعدها ببضعة أشهر تم إعفاء عضو من المجلس الديني الأعلى من منصبه إثر اعتراضه على البيئة المختلطة في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية التي أُنشئت حديثا وفق أعلى المعايير العالمية. وفي ديسمبر/ كانون الأول الماضي